على هامش الصراحة

فكر التسامح والنظر للأمام

■ إحسان شمران الياسري

ما الذي يمنعنا من التسامح، هل هي الجينات التي زرعها اهلنا فينا عبر ألوف السنين، حين كان الإمساك بقطرة الماء، يعني الإمساك بالحياة، ولهذا لم ترض البداوة مغادرتنا حتى لو ارتدينا ألف ربطة عنق (أوروبية) . .
ولماذا ننسى إن نبيا عظيماً، (وكلهم عظماء)، مثل السيد المسيح عليه السلام، كان مثلاً كبيراً للتسامح. ما الذي يمنع آباءنا الروحيين في العمل والمدرسة والمسجد والكنيسة من التثقيف بروحية التسامح، والتنوير بالنظر الى الامام.. ما الذي يجعلنا مُصرين على النظر الى الماضي، فندفع الآخرين للنظر اليه ايضا، وعندها، لا نرى نحن، ولاهم، الطريق المفتوح امامنا الى الغد، وقد نصطدم، دون قصد، او بقصد، فنُغلق جسور المستقبل، ونتدافع للحصول على العصّي والحصى والسيوف والخناجر والراجمات، فيما تتدافع الامم الاخرى للحصول على المعرفة وآخر مبتكرات العلم، وتتسابق لابتداع الوسائل التي تمنح ارواح الناس الهدوء والسلام والمتعة..
وبدل السباق المحموم لنزع ثرواتهم وتبديدها وتدمير ما بناه اسلافهم، تقوم تلك الامم بإضافات رائعة على منجز السلف الصالح. وبدل الكفر بأهلهم، والتعريض بهم وسبّهم واستظهار عيوبهم (وكلنا عيوب)، تقوم تلك الامم بتعريف العيوب كـ(اجتهادات) لم تُفلح، و(وجهات النظر) لم تُصب. أما نحن فمستعدون (هذه الساعة)، أن نضع ألف عيب بأي رمز من رموز امتنا.
لقد تناست أمم عظيمة أحقادها وفتاواها بالقتل ضد أمم أخرى اضعف منها أو اقوى، فسارت الأمتان كجبلين بوجه الاعاصير...
أما نحن، فقد (مسحنا) مفهوم (التسامح) من قواميسنا وقلوبنا وضمائرنا، وصرنا نفتخر بأننا ملوك (الرد الحاسم) و(الطك على الخشم)، وأهل (الثأر)، وأبطال (التزويج القسري) و(النهوة).. وإننا الذين لا ننسى قصص السلف التي صنعنا الكثير منها حسب أهوائنا، فنّصبنا أنفسنا حُكّاماً على تاريخ نجهل الكثيرمنه ويُغرينا (تأليم) انفسنا بقصص الفواجع التي لم تهدأ الى اليوم.
إن قصصا عظيمة للبطولة والاستشهاد في تاريخنا الطويل، نحوّلها دون وعي او بوعي قاصر، إلى قصص للمذلة والفجيعة والمظلومية.. فبدل أن يكون (المتنبي العظيم) شاعراً عظيماً وفارساً مغواراً، نحوّل قصته الى مهزلة في القتل الذليل والهرب من القاتل دون طائل.
وبدل أن يكون قد واجه القتل بشمم وثبات، تكون هزيمته (المتقوصه) بعد أن (عيّره) خادمه بشعر قاله عن قوته وفتوته وسيفه المسلول.
إن المطلوب من قادة الفكر والمجتمع والدين توجه لخطاب يذهب بنا الى الامام، الى الرصيف الآمن على شواطئ المستقبل.. أما التاريخ فهو الحائط الذي نتكئ عليه ونستمد منه العزيمة للأمام، فلا نربط انفسنا به، فيحول بيننا وبين النهوض..
إن تكن التعبيرات قد خانتني فحالت بيني وبين ايصال الفكرة، فلأنني أحترم كل من يضع (الوراء) منارته، ويهتدي بها، فلا اريد أن اقول عنه إلا الخير، وأدعوه إلى أن يُعطي فسحة من وقته العزيز الى شيءٍ في (الأمام)، عسى أن يبدأ بالتركيز عليه، رويداً رويداً. وأدعوه أن يتساءل: هل صحيح ان كل خلافاتنا ضرورية عقائديا، ولا نستطيع ان نتخلى عنها، او عن جزء منها؟..
واذا كان الدين لله، لماذا لا يوحدنا إخلاص العبادة له؟..
وقد قال العاشق لعشيقته (ليس المهم أن ينظر احدنا الى الآخر، بل المهم أن ننظر الى نقطة واحدة أمامنا).

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تـرشـيـق جـهـاز الـدولـة الاتحـاديـة

كريم حمود فرج

يعترف جميع المعنيين في تقييم نشاطات الدولة بان الدولة العراقية دولة مترهلة من حيث عدد الوزارات والمؤسسات المستقلة ثم من حيث عدد العاملين فيها ويطلق على موضوع الاستفادة من جهود كادر الدولة وصف البطالة المقنعة المرتبطة بالتوسع الأفقي الدائم، وقد شكل هذا الحال الذي وصل إليه هيكل الدولة عبأً كبيرا على جهود الإصلاح والتطوير الإداري وحتى السياسي وأصبح من المتعارف عليه ان الوزارة تخلق للشخص كذا الوظيفة وليس العكس يتم اختيار الموظف لتشغيل وظيفته وبحاجة الى جهوده واختصاصه واليوم يطرح موضوع تنظيم هيكل الدولة وكلفتها مشكلة كبرى في وجه المتصدين لإصلاح حال الدولة العراقية وقد تكون مسلمة واضحة بين المعنيين بالشأن العام ان هذه الآلة الضخمة من الإدارة الحكومة بحاجة ماسة الى تقليص وتحديد يعيد الدولة العراقية الى وظائفها الأساسية المتعارف عليها وجرى تحديدها بوضوح في الدستور العراقي، لذا فان التصدي لهذه الظاهرة من خلال طرح صيغة عملية لترشيق كادر الدولة في المراكز والأقاليم والمحافظات، ولكي نوضح الصورة فان الوزارات العراقية الحالية تتكون من:

اسم الوزارة:

١. وزارة الخارجية
٢. وزارة المالية
٣. وزارة الداخلية
٤. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٥. وزارة الصحة
٦. وزارة الدفاع
٧. وزارة العدل
٨. وزارة التربية
٩. وزارة الشباب والرياضة
١٠. وزارة التجارة
١١. وزارة الثقافة
١٢. وزارة النقل
١٣. وزارة البلديات والاشغال العامة
١٤. وزارة الاعمار والاسكان
١٥. وزارة الزراعة
١٦. وزارة الموارد المائية
١٧. وزارة النفط
١٨. وزارة التخطيط
١٩. وزارة الصناعة والمعادن
٢٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢١. وزارة الكهرباء
٢٢. وزارة العلوم والتكنلوجيا
٢٣. وزارة الاتصالات
٢٤. وزارة البيئة
٢٥. وزارة الهجرة والمهجرين
٢٦. وزارة حقوق الإنسان
٢٧. الدوائر غير المرتبطة بوزارة
٢٨. المجالس المحلية في المحافظات
٢٩. هيئة الاستثمار
٣٠. المفوضية العليا المستقلة
٣١. المحكمة الجنائية العراقية
٣٢. مجلس القضاء الأعلى
٣٣. إقليم كردستان مجلس النواب والرئاسات الثلاثة وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة وعشائر العراق.. الخ
٣٤. وزارات الدولة عدد ٣

تستحوذ هذه الدوائر على ٧٢٪ من الموازنة العامة للدولة العراقية وتزداد هذه النسبة يوماً بعد آخر.

الصيغة المقترحة

أولاً:- إننا سنعمل على إقامة دوائر الدولة للنهوض بوظائفها الاعتيادية كما وردت بالدستور بأنها منظمة العقد الاجتماعي للإشراف على تطبيق القوانين والنهوض بالوظائف التي لا يستطيع الأفراد النهوض بها والتي من أبرزها الدفاع والداخلية والتربية الأساسية وإدارة العلاقات الخارجية وتوجيه القطاع الاقتصادي ولا تتدخل بشؤونه بشكل واضح. وفي أدناه النموذج المقترح لهيكل الدولة بعد الترشيق:

١-وزارة الدفاع : وتحدد تشكيلاتها وواجباتها بقانون.
٢- وزارة الداخلية : لحماية الأمن الداخلي وتدمج بها وزارة الدولة . للأمن الوطني كمديرية الأمن العامة.
٣- وزارة الخارجية: لإدارة العلاقات الخارجية للبلد دون الحاجة لوزارة الدولة للشؤون الخارجية.
٤- وزارة الاقتصاد : بدمج وزارات المالية والتجارة والتخطيط . ويعالج ارتباط المصارف والمطاحن و شركات التأمين بطريقة مستقلة.
٥- الصناعة والطاقة : بدمج وزارات النفط والصناعة والمعادن والكهرباء وتحديد وظيفتها بالإشراف والتخطيط وترك الإنتاج الفعلي للمؤسسات النفطية والقطاع الخاص الصناعي، ويكون على وزارة الصناعة والمعادن تحويل الشركات الصناعية العاملة الى شركات مختلطة وتتيح فرصة للمستثمرين للاستفادة من أراضي وموجودات المشاريع المنتهية لإقامة مشاريع جديد لتعويض هيكل الصناعة عما فقده من صناعات.
٦- وزارة الشؤون البلدية : تدمج فيها وزارات البيئة والإسكان والشؤون القروية . ويفك عنها ارتباط صندوق الإسكان ليرتبط بمصرف الإسكان المؤسس بموجب المقترح السابق.
٧- وزارة الزراعة والتصنيع الزراعي والري : حيث تدمج وزارتا الزراعة والموارد المائية وتكون مهمتها الأساسية إصدار قانون موحد لتنظيم الملكية الزراعية يحقق حصول الفلاحين الفعليين على أراض متميزة ومضمونة الحصة المائية وإعادة ملكية الأراضي الأخرى للدولة لتتولى تخصيصها بطريقة الاستثمار الكبير الوطني او الأجنبي وإصدار المحفزات الإضافية لتشجيع إقامة الصناعة الزراعية المطلوبة بصيغة استثنائية في العراق وتكاد تكون احد أهم طرق تطوير الاقتصاد العراقي وتوفير مقومات تكامله المتفق عليها.
٨- إلحاق اختصاص وزارة العلوم والتكنلوجيا بوزارة التعليم العالي وبملاك لا يزيد على مديرية.
٩- إلغاء وزارات الدولة كافة.
١٠- تحديد نشاط وزارة حقوق الإنسان في هيكل الدولة بنشاط مؤطر ومدعوم ينسق مع مؤسسات المجتمع المدني.
١١- منح ديوان الرقابة المالية الاختصاص القضائي وإلغاء وظيفة المفتش العام وهيئة النزاهة وتأسيس ديوان الرقابة الإدارية لاستكمال بناء نظم الرقابة حسب الاختصاص ودون تشتت وخلق بؤر فساد جديدة.

ثانيا : تحديد إدارات الوزارات بطريقة جديدة موحدة يكون في كل وزارة إدارة عامة لنشاط الوزارة الاختصاصي وأخرى لنشاط الوزارة الإداري يميز بمختلف فروعة الإدارية والقانونية والمالية والإحصائية ...الخ.
إدارة عامة للرقابة والتدقيق ترتبط بالوزير وتتولى كافة الأنشطة التي كان ينهض بها المفتش العام إضافة الى مهام التدقيق الاعتيادي وتقييم أداء الأنشطة المختلفة للوزارة وفقاً لصيغة يجري إعداد برامجها ونماذج جمع معلوماتها وصيغ تقاريرها بشكل موحد على المستوى الوطني يتكامل مع نفس النشاط في ديواني الرقابة الإدارية والمالية.

ثالثا: معالجة الحالات غير الاعتيادية كما في نشاط المطاحن، حيث تلحق بوزارة الصناعة وصندوق الإسكان وإدارة أموال القاصرين واشتراكات التقاعد والضمان ، إذ تلحق بالمؤسسات المالية وتدار بطريقة اقتصادية فعالة ومقنعة بتفصيل دقيق.
رابعاً: تأسيس مؤسسة عامة لإدارة المصارف وشركات التأمين والعمل وفقاً لخطة طويلة الأمد لتخصيصها.
خامسا : تحويل كافة الدوائر والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة الى مديريات عامة و ترتبط بالوزارات التي تؤدي جزءاً من مهمتها كإلحاق: مؤسسات السجناء السياسيين و الشهداء بوزارة العمل.
سادساً: يبقى كيف يعالج موقف الموظفين الفائضين اقتراح: تشكيل هيئة لتنسيق العمالة تتولى:
١- صرف رواتب الموظفين المحسوبين عليها بالكامل.
٢- إحالة من يرغب إلى التقاعد لغاية عمر خمسين سنة.
٣- إعداد إحصائيات دقيقة بالموظفين على مسؤوليتها وتحديد طريقة لتشغيلهم وفقا لنسق النشاط الاقتصادي او الاستمرار بدفع رواتبهم الى فترة عشر سنوات تعاد بعدها دراسة موقف العمالة العراقية... ويكون الاقتصاد العراقي قد أعاد بناء هيكله وفقاً للسياسات التي أخذتها الدولة لتعديل مسارات العمل الاقتصادي والاجتماعي بتأثير المنهج السياسي الذي رسمه الدستور.

مـا بـيـن جـيـلـي الـتـرانـزسـتـور والإنـتـرنـت

د. عبد الله المدني

نحن جيل الخمسينات أو الجيل الموصوف ظلماً بـ"جيل الهزيمة"، أي الجيل الذي ولد أفراده قـبيل أو بُعيد انتصاف القرن العشرين، وتشكلت رؤاهم الفكرية واكتمل نضجهم ووعيهم مع بزوغ عقد السبعينات أو قبله ببضع سنوات، عشنا في فقر مدقع إلى الدرجة التي لم يكن الواحد منا يملك قوت يومه، أو مخدعه الخاص، أو عدة قروش إضافية ليشتري بها جريدة يومية يستقي منها آخر أخبار العالم. فقط الموسرون منا كانوا قادرين على الاستمتاع بذلك الترف، بل كانوا يمتلكون أجهزة الترانزستور التي غزت بها الدول المتقدمة مجتمعات العالم بأسره، فشكلت هويتها ووجهت بوصلتها (ظهر المذياع الترانزستور لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٧ ، قبل أن يطوره اليابانيون في عام ١٩٥٤ وينتجون منه البلايين للتسويق بأسعار رخيصة في عقدي الستينات والسبعينات).

والكلام نفسه ينطبق على أجهزة التلفاز (يعود الفضل في اختراعها في العقد الثاني من القرن العشرين إلى الاسكتلندي "جون لوجي بيرد" والأمريكي "فيلو تايلور فارنسوورث") التي كانت في تلك الحقبة لا تلتقط سوى قناة واحدة باللونين الأسود والأبيض، ولا يتجاوز دورها دوري الترفيه والتثقيف البريئين، بمعنى أنها لم تكن تبث الدعايات والإعلانات الاستهلاكية المفرطة من تلك المثيرة للحنق، أو البرامج السياسية المثيرة للجدل، بما فيها نشرات الأخبار المحرضة أو الحوارات الأيديولوجية الفاقعة.
لقد دار بنا الزمن، وطال بنا العمر حتى ولجنا بوابة القرن الحادي والعشرين لنرى نتائج ما أحدثته العقود الأخيرة من القرن العشرين من متغيرات رهيبة في القيم والسلوكيات والعادات والأفكار، بالتزامن مع انقلاب إيجابي في مستويات المعيشة وأشكالها (على الأقل في منطقة الخليج).
وهكذا رأينا أن الجيل الذي كان لا يذهب إلى فراشه إلا وهو متأبط جهاز ترانزستور صغير (ماركة سوني أو توشيبا أو هيتاشي أو إيوا)، مؤشره مصوب في الغالب الأعم إلى إذاعة ألـ "بي بي سي" البريطانية أو إذاعة "صوت العرب" المصرية، ليستقي من أحدهما أو كليهما مجريات الأحداث في العالم المترامي الأطراف، مصحوبة أحيانا بتعليقات تحريضية أو تحليلات مغرضة بحسب الأجندة السياسية للدول الراعية لتلك الإذاعات، حل مكانه جيل مختلف، لا يذهب إلى مخدعه إلا بصحبة جهاز "اللاب تاب" – الذي لا يختلف كثيرا ما أحدثه من انقلاب في حياة شباب اليوم وعاداتهم عما أحدثه الترانزستور في حياة شباب الخمسينات والستينات – فيلتقط من على شاشته مئات الفضائيات، والمواقع الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي العربية منها والأجنبية، ويستقي منها، ويبث من خلالها الأخبار والرسائل الطازجة – سواء أكانت مرسلة من أو إلى "ووغودوغو" الإفريقية أو "وولومولوو" الأسترالية دون أن يكلفه الأمر سوى "كبسة زر"، بحيث صارت مقولة "إن العالم قد تحول إلى قرية صغيرة أو حجرة استقبال ضيقة" حقيقة لا مراء فيها!
ومشكلة هذه الثورة التكنولوجية الحديثة في عالم الإعلام والتواصل، التي لم تساهم شعوبنا وبلداننا فيها بمجرد مسمار صغير، أنها مليئة بالغث والسمين، وبالصالح والطالح. بمعنى أنها تتيح للجميع – أفراداً أو جماعات حقوقية مغرضة أو تنظيمات مرتبطة بدول وحكومات – أن تسطّر وتبعث وتروج، دون سيطرة أو رادع، ما تشاء من أفكار وأطروحات ومفاهيم وأخبار، تحت أسماء وهمية أو حقيقية. فتتولد من هذه المشكلة مشكلة أكبر هي السيطرة على عقول الشباب والصغار ومن في حكمهم ممن لم يكتمل وعيهم ونضجهم، وبالتالي زرع كم كبير من الأكاذيب والتلفيقات والإدعاءات فيها، وصولا إلى استخدام تلك العقول الطرية في مخططات ومؤامرات ضد أوطانها تحت يافطة المحرومية، أو المظلومية، أو الحريات والحقوق. وهذا ما لم يواجه جيل الترانزستور، بسبب اختلاف تقنيات الأخير وبالتالي محدودية سطوته على العقول والقلوب.
وبطبيعة الحال، فإن كل غريب ومستحدث هو سلاح ذو حدين، غير أنه في الوقت الذي يستخدمه أصحابه ومكتشفوه بما يعود عليهم بالفائدة، وتهذيب السلوكيات، وتعزيز القيم التي قامت عليها نهضتهم، وتفعيل المدارك والمواهب الكامنة، نجد أن شعوب العالم الثالث المستهلكة، غالباً ما تستخدمه في السفه والتفاهات، أو نشر الرذيلة، أو التحريض على العنف والتخريب، أو إيقاد نيران الفتن الدينية والمذهبية، أو ازدراء الآخر المختلف، أو رمي الناس بأقذع الشتائم والاتهامات الجزافية.
واستطراداً يمكن القول أن الجيل القديم، على الرغم من فقره وقلة حيلته وبؤسه المعيشي المعروف وتواضع تواصله مع الآخر، ناهيك عما كان يختلج فؤاده من أحلام ثورية رومانسية زرعها أثير الترانزستور ، لم يجد في كل هذا مبررا لحمل السلاح والانخراط في الجماعات الإرهابية، أو لشق عصا الطاعة على مجتمعه، أو لتخريب وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، بينما الجيل الحالي، رغم كل ما هو فيه من رفاهية وراحة، وكل ما يملكه من وسائل معرفية، يثبت يوماً بعد يوم أنه جيل جزوع، لا مكان في قاموسه للصبر والكفاح المعيشي، بل يستخدم كل ما تحت يديه من وسائل الترف والثورة التكنولوجية لإلحاق الأذى بنفسه ومستقبله، وحرق وطنه ومجمل مكتسباته، كيلا نقول تسليم عقله لمن يريدون تضليله وتلويث ضميره.
إنها بإيجاز شديد حالة جيلين: الأول تربى على القيم الأصيلة، ودرس في معاهد تربوية صارمة، وتلقى العلم على أيدي مربين أكفاء مخلصين لمهنتهم، وتشرب مناهج تربوية معتدلة في مضامينها ونظرتها إلى الآخر المختلف، وترعرع في وسط أسر غيورة على بلادها، ولاؤها الأول للأرض والوطن قبل العقيدة أو المذهب أو الإيديولوجيا. والثاني جيل تُرك له العنان ليستقي قيمه من المنابر المضللة، وتلقى تعليمه على أيدي مربين "غير أفاضل"، في مدارس يسودها التفسخ والتسيب وغياب الانضباط، وتدار وفق مناهج تعليمية متشددة المضمون، وبرامج تخلو من التسامح وإطلاق حرية الإبداع والخلق، بل تخلو أيضاً من قاعدة "مكافأة المثابر ومعاقبة المتمرد العاق دون تهاون".
ناهيك أن أفراد هذا الجيل ولدوا وعاشوا وترعرعوا في ظل مجتمع الطفرة، حيث أغلب العائلات لم تكن لتكترث بمستقبل أبنائها أو توجيههم الوجهة السليمة، قدر اهتمامها بكم تكسب، وكم تراكم من المال، وأين تقضي العطلة الصيفية مثلا؟
فمن هو يا ترى الجيل الذي يجب أن يوصم بـ "جيل الهزيمة" بعد ذلك؟ ومن كان أكثر مناقبية ووطنية وصلاحا؟ جيل الترانزستور المعدم، أم جيل الإنترنت المرفه؟ سؤال نترك إجابته للقارئ حصيف.

النظم الاستبدادية وصناعة الحرب الأهلية

حسين علي الحمداني

كيف تكون نهايات النظم المستبدة ؟ وما الذي تسعى إليه وهي ترى النهاية تقترب منها ؟ وما هي ستراتيجيتها في مواجهة موجات التغيير ؟
صناعة الحرب الأهلية هي الستراتيجية الأخيرة التي يلجأ إليها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ، وهي الورقة التي تسبق السقوط النهائي والحتمي .
فلماذا تكون هكذا نهايات النظم الشمولية الاستبدادية التي قهرت شعوبها عقوداً طويلة ؟ وحين وصل بها المطاف للنهاية نجدها تأخذ البلد بما فيه لحرب لا أحد يعرف نهايتها وحجم خسائرها البشرية والمادية ، بل حتى وحدة البلد ذاته؟
ربما كان البعض متفائلاً بأن عملية التغيير ستسير بسرعة على غرار ما حصل في تونس وما حصل في مصر، ولكن الأمر هنا يختلف سواء في اليمن أو ليبيا أو سوريا ، فهذه الأنظمة لديها القدرة على قتل الشعب مقابل البقاء، ونحن هنا لا نبرّئ نظامي مبارك وبن علي بقدر ما نجد بأنهما لم تتح لهما فرصة إحداث مذابح ومجازر بحكم عنصر المفاجأة أولاً وحيادية الجيش ثانياً ، رغم إن الكثير من المؤشرات تؤكد أن تونس ومصر يهربان صوب الحرب والاقتتال الداخلي سواء قبل الانتخابات أو بعدها ، خاصة وإن مقومات التناحر موجودة من خلال تواجد ما يطلق عليه (فلول النظام السابق) والتي تمكنت من التوغل في أحزاب إسلامية منها وعلمانية، وبكل تأكيد ستأخذ دورها المعرقل لأية نهضة تحدث في مصر وتونس مع وجود مؤشرات قوية على بروز قوى وأحزاب إسلامية قادرة على أن تحقق فوزاً في الانتخابات القادمة في هذين البلدين وهذا ما جعل البعض في تونس مثلاً يطالب بتأجيل الانتخابات لمدة شهرين من أجل إتاحة الفرصة أمام الأحزاب لتهيئة نفسها ، ولكن السبب الرئيس، على ما يبدو، يكمن في انتظار تخفيف حماس الشارع التونسي إزاء الأحزاب الإسلامية.
في اليمن لم ينتظر علي عبد الله صالح أن يسقط لتبدأ الحرب الأهلية من بعده ، الرجل لديه طموح بأن يرى القتال الداخلي يحصل وهو في أيامه الأخيرة في القصر الجمهوري ، وهذا ما يمثل ستراتيجية الحكم في بلد كاليمن القائمة (أنا وما بعدي الطوفان) فكم من الأرواح ستزهق في اليمن الذي فقد سعادته؟
في الحالة اليمنية والسورية هنالك قواسم مشتركة كبيرة، في مقدمتها مكابرة النظامين ورميهما بما يجري وفق نظرية (المؤامرة)، فاليمن بدأت تنظر للجميع على إنهم (خونة وينفذون مؤامرة) وفي سوريا ما زال الخطاب الإعلامي الرسمي يناقض الواقع ويحاول جاهدا أن يربط ما بين انتفاضة شعب يريد الحرية وبين (مؤامرة تحاك في الخارج) وبات الإعلام السوري الرسمي بعيداً جدا عن الواقع بدرجة تثير السخرية .
كلا النظامين في سوريا واليمن لا يمكنهما أن يتركا السلطة دون أن يصنعا حرباً أهلية تقود إلى ما تقود من نتائج وخيمة على شعوبهما والمنطقة ، ويرفضان كل المبادرات المطروحة والتي من شأنها أن تخرجهما من النفق المظلم الذي دخلاه بإرادتهما .
كيف يمكن أن يتحقق إصلاح مرتقب في سوريا، والسجون مملؤة بالمعتقلين ؟ وكيف تتفاهم وتتحاور مع المعارضة في اليمن والمدفعية تقصف بيوت المعارضين ومقراتهم؟
إنهم بهذا التصرف لا يرفضون المبادرات فحسب بل يرفضون الحوار مع المعارضة التي ربما لا يعترفون بها أصلا !والغريب في ذلك فإن مفهوم المعارضة لدى النظامين السوري واليمني يعني (العمالة والخيانة)، فالمعارض (خائن) والمطالب بحرية التعبير (عميل) والمتظاهر (إرهابي) وهذه الصفات وفق قوانينهم التي كبلوا بها شعوبهم تتيح لهم اعتقالهم وسجنهم وإعدامهم ودفنهم في مقابر جماعية بعيدة عن المدن قريبة من الصحارى، لهذا عندما نقول بأن الحرب الأهلية هي غاية علي عبد الله صالح وغاية كل نظام استبدادي ، نحن هنا لا نتجنى ولسنا من المتشائمين ولكن ما نراه من سيناريوهات تعدها هذه الأنظمة يجعلنا نحذر من الوقوع في هذا الفخ الذي سيحرق الأخضر واليابس .